24-06-2008

الأصولية العلمانية في تركيا

منذ أشهر عدة، احتدم الجدل في تركيا حول موضوع الحجاب، بين معارض ومدافع عنه، على خلفية تصويت البرلمان التركي الذي يهيمن عليه حزب العدالة والتنمية (الحزب الإسلامي المعتدل الحاكم)، على قانون يجيز ارتداء الحجاب من قبل الطالبات في الجامعات التركية. وقد بلغ هذا الجدل أحيانا درجة غير مقبولة من الحدة والعنف، بشأن ما سمي ظاهرة الحجاب. وها هي المحكمة الدستورية التركية تلغي هذا القانون المذكور، بحجة أنه يتناقض مع المبادىء العلمانية للجمهورية التركية.

وتعتبر المحكمة الدستورية العليا الجهاز القضائي والإيديولوجي الذي تستند عليه المؤسسة العسكرية في تركيا لإبطال مفعول كل القوانين التي تعتبرها من وجهة نظرها متناقضة مع العلمانية والأتاتوركية، نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية الحديثة عام 1925، والتي قامت على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، مقر الخلافة الإسلامية، وحافظ عليها ورثته من خلال الاعتماد على المؤسسة العسكرية التي تعتبر نفسها حامية احترام الدستور والعلمانية والديموقرطية، ضمن سياق بناء دولة علمانية قومية تسلطية، تتبنى الايديولوجية العلمانية كمرجعية سياسية ثقافية أشد تعصبا من النمط العلماني الفرنسي الذي يعتبر الأكثر تخلفا في دول الغرب.

ليس من شك في أن الجيش التركي المتشبع بثقافة الغرب العلمانية، من جراء اعتناقه العلمانية البورجوازية الفرنسية، والايديولوجيا الأتاتوركية ظل يمارس في تاريخه الطويل بعدا وصائيا علمانيا على المجتمع المدني التركي، هي علمانية "ثورة من الأعلى" التي تخدم البناء القومي الايديولوجي والسياسي للنظام الأتاتوركي، وتدعيم طابع الكلية الدولتية، كنفي سلبي لدور الشعب. وبذلك أصبحت العلمانية في نطاق الممارسة السياسية للنخبة السياسية – العسكرية إحدى مكونات الايديولوجيا القومية الكلية. وتجسدت بالدرجة الرئيسة في العلمنة الراديكالية للمجتمع. فالدولة الأتاتوركية الجديدة التي أطلقت مشروعها العلماني الواسع جداً في مجتمع تركي إسلامي يهيمن عليه التأخر التاريخي، كان يشقها تناقض منذ عهد تأسيسها، يتمثل في هيمنة الطابع الخارجي لهذه الدولة بالنسبة للمجتمع، الموروث من عهد الدولة العلمانية الغربية على رغم من وجود سلطة أتاتوركية تتمتع بـ " شرعية تاريخية " وبقاعدة من المساندات، حيث أن هذا الطابع الخارجي للدولة المهيمن على المجموع الاجتماعي باسم علمانية مشروعه التحديثي الهادف إلى إحداث تغيرات سياسية واقتصادية وثقافية في بنية المجتمع التركي، كان في حد ذاته نقضاً للفضاء العام، الذي يمثل المسرح الحقيقي للمواطنة بحصر المعنى، المنقسم إلى فروع ثنائية الفرد - المواطن، المصالح الخاصة - المصالح العامة، المجتمع المدني - الدولة.

لا شك في أن وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى قمة السلطة في تركيا بث الرعب والقلق ليس في أوساط العلمانيين الأتراك فقط، وإنما في أوساط المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها حامية لإرث أتاتورك، ومعارضة عودة الإسلام مجدداً إلى البلاد، والحفاظ على هويتها العلمانية بكل الطرق والوسائل. فالعسكر تدخلوا أربع مرات في تاريخ تركيا الحديث، وبمعدل مرة كل عشر سنوات، لضبط إيقاع الديموقراطية، وبما يؤدي إلى عدم هيمنة الإسلاميين على مقدرات البلاد في نهاية المطاف.

الآن، قضية الحجاب في تركيا تدخل في سياق قضايا تعبيرات الحرية الدينية في المجتمع التركي، والدفاع عن الهوية الإسلامية للبلاد. ذلك أن قانون حظر ارتداء الحجاب في الجامعات التركية يعارضه بشدة قطاع كبير من أطياف الشارع التركي.

إن الحملة التي تقودها المؤسسة العسكرية وأجهزتها القضائية والإيديولوجية ضد ارتداء الحجاب في الجامعات، تبرز مدى التباين بين مسارين على طرفي نقيض، مسار الشعب والمجتمع التركي في عودة قوية عارمة نحو هويته الإسلامية، ومسار سياسات الجيش والنخب العلمانية التي تعتبر ارتداء الحجاب في الجامعات تهديدا للعلمانية. إنها الأصولية العلمانية على النمط الفرنسي أو التونسي التي تخاف "فولار" طالبة ثانوية أو جامعية، وتمنع الطالبات المحجبات من الدراسة في الجامعات الوطنية، وتجبرهن على السفر بعيدا عن أهلهن طلبا للعلم في أوروبا وأميركا.

إن هذا النوع من الأصولية العلمانية ينال من الحرية الشخصية للمواطن ومن حقوقه الأساسية في مزاولة التعليم والعمل والتمتع بالخدمات العامة التي تسديها الإدارة ويمثل في الوقت نفسه شكلا من أشكال الاضطهاد الديني الذي يستهدف أكثرية المجتمع التركي بسبب معتقداتها الدينية.

إن العلمانية التركية تشذ عن باقي العلمانيات الغربية الأخرى : الأميركية والبريطانية والألمانية، التي تؤمن بالحرية والتعددية الدينية والثقافية، ولم تصدر قوانين تحظر الحجاب، أوتفرض قيوداً على الديانات الأخرى. فهناك أكثر من عشرة ملايين مسلم في كل أوروبا، باتوا مواطنين صالحين، يساهمون في بناء مجتمعاتهم، واستطاعوا بثقافاتهم المتعددة أن يعطوا نكهة خاصة للمجتمـــعات الأوروبية، تخرجها من اللون الواحد، وتدمجها في عالم العولمة والالوان الثقافية المتعددة .

والعلمانية التركية بهذا المعنى هي علمانية استئصالية تمارس أصولية معكوسة في إعتدائها على الحجاب الإسلامي بصفته خيارا شخصيا، ورمزا ثقافيا ودينيا، هومن صلب الحريات العامة والشخصية. وأصبحت هذه العلمانية عائقا بنيويا أمام تطور تركيا على الصعيدين السياسي والثقافي، والتي لم تهضم بعد عودة الدين بقوة إلى الغرب العلماني نفسه، فما بالك بالشعوب المسلمة التي أصبحت تتقزز من نموذجين إقصائيين للعلمانية في العالم العربي والإسلامي، يعانيان الآن من أزمة حقيقية، هما: النموذج العلماني العسكري التركي والأمني التونسي.

ومن الواضح أن تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا تقدم لنا صورة مشرقة عن وجه الإسلام المعاصر القادر وحده على محو التهمة الشائعة في الأوساط العلمانية، والمتمثلة في عداء الإسلاميين للديموقراطية، الأمر الذي يتطلب التحذير من دخولهم طرفاً في المنتظم السياسي القانوني إن في موقع السلطة أو المعارضة، وهو اتهام خطير لما يحمله من رسالة تحريضية استعدائية وترهيبية شديدة لأنظمة هي أصلاً ما اعتادت أسلوباً للحكم غير أسلوب الانفراد. ورغم المحاولات المتكررة للعلمانيين المتطرفين لأدلجة النظام الديموقراطي بما يقيم رباطاً لا ينفك بينه وبين شتى ضروب العلمنة وإقصاء الدين من المجال العام وحتى الخاص كلما تمكنوا من ذلك، إلا أن واقع التطبيقات المتنوعة للنظام الديموقراطي يشهد على توفره على أسس متينة لحيادية آلياته وعدم ارتباطها بأي منظار أيديولوجي، علمانياً كان أم دينياً. إنه نظام يقوم على تسويات يتوصل إليها الفرقاء يستعيضون بها عن الوسائل العنفية بالوسائل السلمية في حل خلافاتهم سواء كانوا من عرق واحد أو دين واحد أو لغة واحدة أو كانوا مختلفين في كل ذلك أو بعضه.

عندما نجح رجب طيب أردوغان، ذو الأصول الإسلامية الراديكالية، في كسب الأكثرية في البرلمان لحزب العدالة والتنمية الإسلامي عام 2002 طُرح عليه السؤال التالي: هل يعوّق الإسلام الاقتصاد؟ أجاب أردوغان أنه ملتزم باقتصاد السوق .في عهد حكم حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان حققت تركيا نهوضا اقتصاديا كبيرا، برغم الإشكالات التي تعاني منها البلاد: الصراع المسلح مع الأكراد، وصعود الإسلام السياسي، والنزعة المعادية للولايات المتحدة، والتوتر تجاه أوروبا. فالصناعة القديمة والحديثة نمت في العام 2005 بمعدل 7 في المئة وهو العام الرابع الذي يتزايد فيه النمو. وهذه السنة يدخل نصف مليون شاب وشابة سوق العمل وسيبلغ النمو نسبة 5 في المئة. وما يبعث على التفاؤل أن الطبقة الوسطى تتصلب وتتسع، والتضخم هو علة تركية قديمة أمكن ضبطها. وتركيا التي لها علاقات خاصة بالسوق الأوروبية منذ 1996 حققت إنجازات متميزة في مجال الصادرات المصنعة. فأكثر من نصف التلفزيونات في أوروبا أنتجت أجزاء منها في تركيا. وقد لاحظ المستثمرون ذلك. ومع أن المسافة بين الدخول الأوروبية ودخل الفرد التركي لا تزال واسعة، فإن الأتراك يسلكون سلوك البورجوازيين إذ اشتروا في العام الماضي سيارات مستوردة ب 5.3 مليارات دولار. بيد أن التغيير شامل ويتناول كل المجالات. فإسطنبول العاصمة التجارية، وكذلك

الأناضول المحافظ والذي كان يعتمد على الزراعة، كلاهما يدخل عصراً من التصنيع العملاق، فيما صار يعرف بالكالفينية الإسلامية، لدى أحد مراكز الأبحاث.
لقد وعد الرئيس التركي عبد الله غول أن يكون أمينا على العلمانية، ومحايدا، ولكل الأتراك. وقال "إن الجمهورية التركية دولة ديموقراطية وعلمانية واجتماعية تقوم على دولة القانون. سأعمل بتصميم على حماية كل هذه المبادئ وتعزيزها". وأضاف "مبدأ العلمانية يشكل في الوقت نفسه نموذجا يضمن الحرية لمختلف أنماط الحياة وقاعدة للسلم الاجتماعي". وأعلن تصميمه على مواصلة محاربة الإرهاب الانفصالي. وأشاد بالقوات المسلحة، ووصفها بأنها الرادع ورمز من رموز الاستقلال .
في ظل حكم الإسلام المعتدل ازدهرت جمعيات المجتمع المدني، في الوقت الذي بقيت فيه الأحزاب السياسية الأخرى ضعيفة. وهكذا فإنه على الرغم من النواقص والعثرات ما كانت الديموقراطية في تركيا أقوى منها اليوم. وهناك وجه آخر للحكم التركي، ما كان له من قبل في أزمنة الجمهورية، هو الوجه الشرق الأوسطي. وفي السياسة الخارجية حيث ما عادت تركيا منهمكة في امتداح سياسات الولايات المتحدة والتبعية لها. كما ان هناك اختراقاً كبيراً للنظام العلماني الكمالي، والتغريب القاطع .

وفي حين تلاءمت سياسات أردوغان المحافظة مع شرائح واسعة من المتدينين الأتراك، نشرت بعض المخاوف لدى الفئات الاجتماعية المتغربة بشأن حرياتها الشخصية .ولذلك يمكن أن يتدخل العسكريون، حماة الميراث الكمالي، مرة خامسة أو سادسة لضرب هذه التجربة الديموقراطية الفتية والمتعددة الوجه، بيد أن التعددية الاقتصادية صلبت التعددية السياسية والحريات، بحيث صار من الصعب الارتداد عليها .
إن مطلب العلمانية الذي ينافح عنه بعض المؤسسة العسكرية التركية ليس إلا إخفاء وتورية لخيار الدولة الشمولية والتدخلية التي تتسلط على رقاب الناس وتتحكم في خيراتهم الثقافية والفكرية، فضلا عن هويتهم الحضارية.
لا شك في أن العلمانية بما تعنيه من فصل الكنيسة عن الدولة، قد شكلت قطيعة معرفية ومنهجية ونفسية كبرى مع التصور الديني القروسطي للحياة والعالم في تاريخ أوروبا، وتعتبر أهم منجزات الثورة الديموقراطية في الغرب، لأنها عبرت بالدرجة الأولى عن الصراع بين العقل المسيحي الذي يدافع عن النظام الثقافي والمعرفي القديم، والعقل العلمي الذي يؤسس لنظام ثقافي ومعرفي جديد، والذي تُوّج بانتصار هذا الأخير، وتحقيق القطيعة داخل آلية عمل العقل الغربي نفسه، أولاً. وعن الصراع بين الفضاء الديني والفضاء الفكري والعقلي ثانياً. وبين مفهومين فلسفيين للمعرفة القائمة على الإيمان الديني، والمعرفة القائمة على الحداثة الفكرية والعقلية، والعمل التاريخي السياسي المرتبطة بهما، ثالثاً. وبين رؤيتين متناقضتين حول مصدر حقوق الإنسان والمواطن.

توفيق المديني
كاتب تونسي